تعيشه المنطقة العربية.

وحدّد الكاتب هدف دراسته بالسعي الى «الكشف عن مدى تأثير متغيّرات نظام السياسة الخارجية المصرية على قرارات السياسة الخارجية في عهد الرئيس السادات، وذلك بدراسة البيئة النفسية لصانع القرار الرئيس في السياسة الخارجية، وهو الرئيس السادات، وأيضاً بدراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية، ثمّ التطبيق على قرارين، هما قرار انهاء مهمّة الخبراء السوفيات من مصر [في تموز] يوليو ١٩٧٢، وقرار زيارة السادات للقدس في [تشرين الثاني] نوفمبر ١٩٧٧» (ص ١٨)، وتقويم القرارين ومجمل قرارات السياسة الخارجية المصرية، في تلك الحقبة، من خلال معرفة العلاقة بين متغيّرات نظام السياسة الخارجية، والوقوف على مدى تطابق البيئة النفسية للسادات مع قراراته الخارجية.

في الباب الاول، الذي بحث في البيئة النفسية للرئيس السادات، تناول الفصل الاول منه الاطار العام لهذه البيئة، من حيث تعريفها، وأهمية درسها، وابعادها، وتحديد المفاهيم وأساليب التحليل وطريقته. وجمع الكاتب بين أساليب التحليل الكمّي والتحليل الكيفي لجميع الخطب، والاحاديث، والكلمات، والتصريحات الصحافية، التي أدلى بها السادات، منذ تولّيه مقاليد الامور في مصر، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠.

وعلى أساس هذا التحليل، عرضت الفصول اللاحقة، من هذا الباب، للنظام العقيدي للسادات، ورؤيته الى النظام العالمي، والنظام الاقليمي، والبيئة الداخلية. ويتضح لنا من الجداول الاحصائية، وتحليلها، ان السادات كان يرى النظام العالمي ذا طبيعة صراعية أكثر منه نظاماً تعاونياً، أو خليطاً بين التعاون والصراع، وان هيكل هذا النظام يتّسم بالقطبية الثنائية (الاتحاد السوفياتي وكتلته الشرقية، والولايات المتحدة الاميركية وكتلتها الغربية) بما لا يسمح بمنافسة قوى أخرى لهما، وان هذا النظام هو في حالة عدم استقرار، وهو نظام يقوم على التوازن (توازن الرعب).

وحتى العام ١٩٧٣، كان السادات، في ما صرّح به، يضع اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية والصهيونية في مقدّم الاعداء السياسيين لمصر؛ لكنه، في العامين ١٩٧٦ و١٩٧٧، جعل الاتحاد السوفياتي العدو السياسي الثاني، بعد اسرائيل، لمصر. ولم يكن، حتى اعلان قراره بزيارة القدس المحتلة، يرى أية امكانية للتفاهم مع اسرائيل، وكذا الامر في ما يتعلق بمسألة التفاوض المباشر معها. وكان تصوّره لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية يقوم على «الانسحاب الاسرائيلي الكامل؛ ثمّ انشاء الدولة الفلسطينية؛ ثمّ الأمر متروك للاجيال القادمة، بعد تقرير انهاء حالة الحرب (للتعايش مع اسرائيل)» (ص ٨٦)؛ وان هذا الحل ليس مرهوناً بقرار مصر وحدها، وانما بقرار عربي، «باعتبار ان العرب شركاء مصر؛ ومن ثمّ، فان الحل يتطلب ضرورة حضور جميع الاطراف» (ص ٩٠).

ومع ان السادات بدأ، منذ انتهاء حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، يؤكد ان تلك الحرب هي آخر الحروب العربية ـ الاسرائيلية، والخيار السلمي هو الخيار الوحيد المتاح لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومؤتمر جنيف هو اطار هذا الخيار، فانه ـ السادات ـ لم يعبّر، في كلماته، عن رغبة في سبيل غير جنيف.

وقد تصوّر السادات دور اسرائيل في النظام العالمي، والاقليمي، على انها، في المقام الاول، أداة للولايات المتحدة الاميركية في الحفاظ على مصالحها في المنطقة؛ ثمّ، بعد ذلك، تأتي أدوارها الاخرى، كأداة للتفتيت الاقليمي، أو ركيزة استعمارية، أو صهيونية، الخ. وكان يرى النظام الاقليمي ذا طبيعة صراعية، بسبب الصراع العربي ـ الاسرائيلي في الاساس. وهو ليس ثنائي القطبية، وانما متعددها. فالى جانب العرب واسرائيل، يوجد أقطاب آخرون، كايران، وهو نظام في حالة عدم الاستقرار، يقوم على التوازن بين أقطاب هذا النظام. ولاحظ الباحث ان السادات أصبح، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وخصوصاً في العامين ١٩٧٦ و١٩٧٧، أكثر مرونة في رؤيته الى طبيعة النظام الاقليمي، ممّا عكس استعداده لعقد اتفاق مع اسرائيل، أو التصالح معها.

ولم يكن لدى السادات تصوّر واضح لدور مصر الاقليمي، والدولي. فهي، مرة، صانعة سلام، وأخرى